



حزب جبهة العمل الإسلامي



رؤية الأردن 2030

الملخص التنفيذي

أيار 2022

رقم التصنيف العشري / ديوي:

ISBN 978-9923-9911-1-4 (ردمك)

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2022 / 3/ 1352)

338,9565

العوايدة، محمد عقيل
الملخص التنفيذي لرؤية الأردن 2030، عزام مصطفى عزام،
محمد عقيل العوايدة، 2022
(55) ص

ر.أ.: 2022 / 3/1352 .
الواصفات: التنمية الاقتصادية والاجتماعية/ التخطيط
الإستراتيجي/السياسة الإقتصادية// الأردن

* يتحمل المؤلفون كامل المسؤولية القانونية عن محتوى
مصنفهم ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية
أو أي جهة حكومية أخرى.

* الطبعة الاولى
* جميع الحقوق محفوظة لحزب جبهة العمل الإسلامي

الإهداء،،

إلى كل المتطلعين إلى رفعة هذه الأمة..
إلى كل المؤمنين بصحة المنهج.. إلى كل
المخلصين والمنافحين لإعلاء كلمة الحق..
إلى كل المكتوين بنار التخطب والتبعية
والهيمنة؛ نقدم هذه الوثيقة، نبراساً
للخلاص من حالك حال هذه الأمة، وتحديات
الوطن الجسام.

تقديم:

لم يعد خافياً على الجميع الأهمية البالغة للاقتصاد، والدور الذي يلعبه في تحديد القوى العالمية، فمنذ القرن الماضي أصبحت الدول تتباهى وتتنافس بقوة وحجم اقتصادها على نفس الدرجة مع القوة العسكرية. وأضحت التنمية الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من استقلال قرارها الوطني.

ومن مُنطلق المسؤولية الملقاة على عاتق الحزب، والدور الفاعل والناشط الذي يمارسه في سبيل النهوض ورفعة أردننا العزيز؛ فكان لا بد من إطلاق رؤية الأردن 20-30 في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني، رؤية اقتصادية تُشعر المواطن الأردني بالأمن المعيشي في وطنه، وتلبي احتياجاته المشروعة على أرضه، وتحافظ على الموارد الوطنية من العبث والفساد، والتي ستؤدي إلى ضمان استقرار الوطن، وتحويل الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد إنتاجي (ناشئ) يحقق التنمية والازدهار للوطن، والعيش الكريم للمواطن.

لقد اعتمدت هذه الرؤية على مبادئ التنمية المستدامة، والتي تمثل عملية مستمرة بعيدة المدى، تهدف إلى الاستخدام الرشيد للموارد وتطويرها لتلبي احتياجات الحاضر، من دون المساس بقدرتها على سد احتياجات الأجيال القادمة، الأمر الذي يعني المُضي قدماً في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فإن هذه الرؤية، وكذلك التنمية المستدامة؛ تُعالج جملة قضايا رئيسة مُتداخلة هي:

1. التنمية الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.
 2. التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة والتماسك الاجتماعي.
 3. المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
 4. الحكم الرشيد والمؤسساتية وحقوق الإنسان.
- وختاماً، ونحن نهدي هذه الوثيقة لوطننا الغالي؛ فإننا نضرع إلى الله سبحانه أن يأخذ بأيدينا جميعاً لنجعل من الأردن الوطن النموذج، وما ذلك على الله بعزيز.

((إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ،
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ))

أمين عام حزب جبهة العمل
الإسلامي

المهندس / مراد العضائبة

الفهرس

- 7 لماذا نحتاج إلى رؤية الأردن 20-30؟
- 9 لماذا حزب جبهة العمل الاسلامي
- 10 الغاية على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى (2040)
- 10 الغاية على المستوى الاستراتيجي (رؤية الأردن 20-30)
- 12 الإطار القيمي لرؤية الأردن 20-30
- 13 منطلقات ومركزات الاستراتيجية
- 17 منهجية التوصل إلى استراتيجية رؤية الأردن 20-30
- 22 ملخص واقع الاقتصاد الاردني خلال خمسين عاما
- 25 واقع الأردن حسب نموذجي تحليل (PESTEL) و(SWOT)
- 27 مخرجات استراتيجية رؤية الأردن 20-30
- 30 برنامج التحول إلى الاقتصاد الناشئ
- 32 أولا: المقاربات على مستوى الاقتصاد الكلي
- 32 1. محور "الأردن - البيئة الصديقة للاستثمار"
- 35 2. محور "التحول نحو سياسة نقدية فعالة"
- 37 3. محور "التحول نحو سياسة تجارية عادلة"
- 40 4. محور "سياسة مالية كفؤة"
- 43 ثانيا: المقاربات على مستوى الاقتصاد الجزئي
- 43 5. محور تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية (التعليم الجيد).
- 45 6. محور تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية).
7. محور تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).
- 46 8. محور تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).
- 51 9. محور تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، (الامن الغذائي).
10. محور تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الموضوعة للاقتصاد الأردني (العدالة الاجتماعية).
- 52

لماذا نحتاج إلى رؤية الأردن 2030-20؟

تناولت الحكومات السابقة والحالية الشأن الاقتصادي من خلال نظرة قصيرة الأجل وآنية وكردات فعل لمشكلات تعصف في الاقتصاد الأردني (منهجية الفزعة)، ومثال ذلك: مشروع النهضة الوطني وبرنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023. وبالتالي لا يوجد تصور لما نريد أن يكون عليه الاقتصاد الأردني ووجهته.

لذلك برزت ظواهر متعددة منها: واقع اقتصادي صعب لإخفاق السياسات الحالية في توفير فرص العمل والحياة الكريمة للمواطنين ولا يمكن تجاهل كثرة التغيرات الإقليمية في تفاقم نتائج الإخفاق والتي نتج عنها:

أولا انخفاض الانتاجية:

- نسبة القوة العاملة من عدد السكان عام 2019 حوالي 16%
- نسبة البطالة عام 2019 حوالي 19.2%
- معدل النمو السنوي 2020 حوالي -3%

ثانيا الاعتماد على الغير:

- العجز في الميزان التجاري (7,826) مليار د.ا.، عام 2019 أي ما نسبته إلى المستوردات 57.0%.
- عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عام 2019 حوالي 2.8 % من الناتج المحلي الاجمالي

ثالثا: عدم تحقيق الرفاه للمواطنين

- أكثر من مليون مواطن أردني تحت خط الفقر لعام 2017.

لذلك كان لابد من رؤية بعيدة المدى تحقق:

- 1- إيقاف العبث بمقدرات الوطن.
- 2- تطلعات المواطن الأردني في عيش كريم في ظل دولة آمنة ومستقرة.
- 3- النهوض بالاقتصاد الأردني والاستجابة الصحيحة للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

لماذا حزب جبهة العمل الاسلامي

- 1- أحد منطلقات الحزب في تقديم نموذج حضاري للإسلام وبناء المجتمع والنهوض به في مختلف شؤون الحياة هو من خلال التخطيط الإستراتيجي وإعداد برامج التنمية الشاملة على أساس إسلامي من العدالة الاجتماعية واحترام الملكية الفردية وتكافؤ الفرص .
- 2- استكمالاً لإستراتيجية النهوض بالإقتصاد الأردني "أردن الغد 2020" الذي قدمها الحزب في 2014م وهو أول مبادرة لحزب أردني في التحول من مرحلة النقد إلى تقديم الرؤى والمشاريع العملية.

الغاية على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى (2040):

تحول الاقتصادي الأردني إلى اقتصاد ناشئ "انتاجي، معتمد على الذات، يوفر الرفاهية لمواطنيه".

أولاً :- اقتصاد انتاجي:

- نسبة القوة العاملة من عدد السكان حوالي 51%
- نسبة البطالة حوالي 1.3%
- معدل النمو السنوي حوالي 9,7%

ثانياً :- معتمد على الذات:

- العجز في الميزان التجاري حوالي صفر %
- عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات حوالي صفر %

ثالثاً: يوفر الرفاه لمواطنيه

- لا أحد تحت خط الفقر
- حجم الاستثمار السنوي حوالي 2.41 مليار دولار

الغاية على المستوى الاستراتيجي (رؤية الأردن 20-30):

الرؤية:

"رفاه اقتصادي واجتماعي مستدام للمجتمع الأردني
عام 2030"

الرسالة:

"تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة ومتوازنة مستدامة
للمجتمع الأردني"

الإطار القيمي لرؤية الأردن 20-30:

على رأسها المرجعية الإسلامية: في بناء الوثيقة، وخاصة ما يتعلق بالنوع الاجتماعي والأدوات الاستثمارية الاقتصادية، وتتبنى الوثيقة نظرية الاقتصاد الرشيد باعتبارها التصور الإسلامي للفكر الاقتصادي المبني على القرآن والسنة. ويشمل الإطار القيمي أيضاً:

- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- إعلاء قيمة العمل.
- تنمية قيم الأمانة والصدق.
- استثمار الموارد الطبيعية.
- اصلاح التشريعات
- الإصلاح السياسي.
- والقوانين.
- التنمية المستدامة باستهداف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
- التكاملية بين السياسات النقدية والمالية والتجارة.
- الحوكمة والنزاهة والشفافية في القطاع الحكومي، وصولاً إلى الكفاءة والفعالية والاقتصاد.

منطلقات ومرتكزات الاستراتيجية

1. الاقتصاد الإسلامي هو المرجعية الأهم في بناء الوثيقة، وتشمل الأدوات الاستثمارية المبتكرة، والتي أثبتت نجاحاً علمياً، مثل: الصكوك الخضراء، والوقفية التنموية للطاقة المتجددة، ووقف براءات الاختراع، وإحياء الأرض الموات، والمصارف الإسلامية، والتأمين الإسلامي، والصكوك الإسلامية، وغيرها.
2. الاقتصاد علم من علوم الاجتماع البشري، يدرس اختيارات المجتمع في كل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بالإضافة إلى توضيح العلاقات التي تنشأ بين الناس في ظل القيم الحاكمة لمكونات الاقتصاد (الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك).
3. إن البيئة المجتمعية المحلية لها امتداد عربي وإسلامي، وهي إن كانت تتعامل مع واقع الدولة القطرية؛ فإنها تنسج خيوط التعاون والتنسيق، وتحرص على تمتين العلاقات الاقتصادية الإيجابية مع امتداداتها والعالم الخارجي.
4. موقع الأردن الجغرافي المتوسط والمتميز، وامتلاكه موارد بشرية وطبيعية تؤهله لتحقيق عمران اقتصادي يساهم في استقرار المنطقة، فضلاً عن تحقيق الطموحات المشروعة للمواطن الأردني.
5. التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يناسب البيئات المحلية وتطوير العمل التطوعي والمجتمع المدني؛ تشمل كافة أوجه النشاط المجتمعي، وعلى رأسها

- الجانب الاقتصادي، مبنية على أساس من دراسة الواقع والتطلع لغد أفضل.
6. تبني برنامج إصلاح القطاع العام، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل، بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة وتوخي العدالة في الحصول على هذه الخدمات.
7. توازن دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتمكين المجتمع من إدارة شؤونه بالآليات التي يراها مناسبة، واستدامة الاستقرار المالي الكلي، وتطوير السياسات المالية والنقدية والتجارية، وتفعيل الحكم المحلي، وتطبيق نهج اللامركزية والشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتنمية وتعزيز مفهوم النزاهة وعدم الإفلات من العقاب.
8. إن وجود تشريعات ناظمة للحياة السياسية والاقتصادية؛ يمكن أن يكون قاطرة التغيير الشامل، بشرط تكامل الصورة لدى متخذي القرار، وتشابك الاستراتيجيات الفرعية.
9. اعتماد التخطيط الاقتصادي الاستثماري على قاعدة معلومات دقيقة وشاملة عن واقع الاقتصاد الأردني، وحجم وهيكلية الاستثمار ومدخلاته.
10. الاقتصاد المترابط عبر بناء عناقيد الأعمال؛ يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير تشكيلات مجتمعية (منظمات ومؤسسات) ترعى تقديم الخدمات للمواطنين.

11. دعم محركات النمو الاقتصادي، وتقليل عجز الموازنة العامة، وتحسين التنافسية، والبيئة الجاذبة للاستثمارات لإيجاد ميزة تنافسية بتطبيق مفهوم المحيطات الزرقاء (Blue Oceans)، وتطبيق الهندسة العكسية (Reverse Engineering)، وبناء سلاسل من القيم المضافة (التكامل الرأسي) بما يوفر فرص عمل إضافية للأردنيين والأردنيات، والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، وتحفيز القطاع الخاص، وترويج الأردن كوجهة للفرص الاستثمارية الناجحة؛ تتجاوز سوقها الصغير إلى الأسواق العربية والعالمية.

12. ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهميته للمجتمع، وبخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية والطبيعية كبنية أساسية للاستثمار الاستراتيجي، والتركيز على الاستثمار الكفؤ بما يحقق أهداف الاستراتيجية، ولا يتعارض مع ثقافة المجتمع وقيمه.

13. تشجيع وجذب الاستثمار يعزز الاستقرار العام في الدولة، ويشكل أساساً مهماً لرفاهية المجتمع وتطوره الحضاري.

14. توفير الحوافز للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، بما يتفق مع المرتكزات الوطنية والقومية.

15. تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والتطوير القطاعي والمؤسسي، وإطلاق ودعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة

- التنافسية، ومنع الاحتكار، وتأسيس حاضنات الأعمال ومسرّعات ومختبرات الابتكار.
16. ابتكار برامج نوعية ومبتكرة (تعتمد على الابتكار الاجتماعي) موجهة للحد من الفقر والبطالة وحماية المستهلك، وتعزيز وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي، بما يساهم في حماية وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى.
17. ضمان التوزيع العادل لمكتسبات التنمية من خلال التركيز على البرامج التنموية ودعم المجتمع المحلي (NGOs) و (Community Based Organizations) ("CBOs") في المحافظات.
18. تطوير شركات عالمية (Born Global SMEs) من مرحلة بدء التخطيط، وخاصة لقطاع (ICT)، والاستفادة من الاقتصاد الرقمي، وتطوير برامج لتدريب الشباب على الاستفادة من البنى التحتية لاقتصاد المعرفة.
19. وضع منظومة متكاملة تعزز الأمن الغذائي والمائي، والتزويد بالطاقة وتنوع مصادرها.
20. حد الكفاية للمواطنين من خلال تمكين الإنسان المؤهل علمياً وبدنياً ليكون قادراً على الإنتاج.
21. الحد من الاستهلاك الترفي لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

منهجية التوصل إلى استراتيجية رؤية الأردن 20-30

1. عقد ورش عمل للمختصين والمسؤولين الحكوميين والاكاديميين في القطاعات الرئيسية للوصول إلى حلول مبتكرة لواقع القطاعات المختلفة، شملت: الطاقة، المياه، الامن الغذائي، الشراكة والتمويل الاسلامي، التعليم، الصحة، البيئة، السياسات الاقتصادية، الخ....
2. اعتماد منهجية نظريات التنمية المعاصرة ومن أهمها نظرية الدفعة القوية وإطار هوزمان - روديك - فيلاسكو في تشخيص النمو، والتي تبينها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
3. مراجعة أهداف التنمية السبعة عشر ومدى ملاءمتها لواقع الأردن وتعديلها لتصبح كما في الشكل (1) أدناه.
4. استكتاب الخبراء المتخصصين في الاهداف السبعة عشر للاستفادة من مخرجات ورش العمل بناء اوراق سياسات شملت كل منها: واقع القطاع، التحديات، الاهداف والسياسات، المقاربات والمبادرات، المشاريع المقترحة، المؤشرات والمستهدفات لعام 2030، المشاريع المقترحة وتأثيرها في المؤشرات ذات العلاقة وأهدافها.
5. بناء نموذج رياضي لقياس أثر كل هدف من الأهداف السبعة عشر على مجمل الاقتصاد الأردني وذلك من خلال مصفوفة لينوتيف وكما في الشكل (2) أدناه.
6. التوصل الي برنامج التحول (الخطة التنفيذية للإستراتيجية للسنوات الخمس الأولى من عمر الإستراتيجية) العشرية الماسية.

شكل (1) أهداف التنمية السبعة عشر بعد تعديلها لملاءمة واقع الأردن

1. مكافحة الفقر والبطالة	2. الأمن الغذائي	3. الصحة الجيدة والرفاه	4. التعليم الجيد	5. العدالة الاجتماعية	6. المياه النظيفة
7. طاقة نظيفة وأسعار معقولة	8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي	9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية	10. استثمار الموارد الطبيعية	11. مدن ومجتمعات مدنية مستدامة	12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
13. المحافظة على البيئة	14. الإصلاح السياسي	15. العدالة والقانون	16. المؤسسات الحميدة والنزاهة ومكافحة الفساد	17. عقد الشراكات والتمويل الإسلامي	أهداف التنمية المستدامة الأردنية

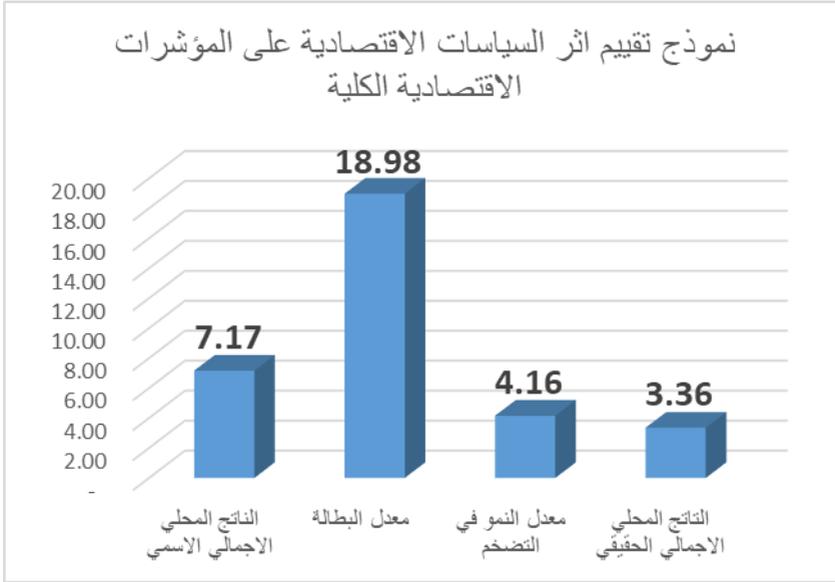
شكل (2) أثر كل هدف من الاهداف السبعة عشر على مجمل الاقتصاد الأردني وذلك من خلال مصفوفة لينوتيف

A	G1	G2	G3	G4	G5	G6	G7	G8	G9	G10	G11	G12	G13	G14	G15	G16	G17	الأثر الكلي
G1	0.00	-0.10	-0.09	-0.13	-0.12	-0.07	-0.43	-0.12	0.09	0.34	-0.22	-0.26	0.96	0.16	0.15	0.20	0.11	0.47
G2	0.08	0.00	0.12	0.11	0.10	0.17	-0.36	0.05	0.00	0.29	-0.09	-0.22	0.80	0.00	0.04	0.00	0.00	1.08
G3	0.08	0.04	0.00	0.11	0.10	0.05	-0.35	0.10	-0.08	-0.19	0.09	0.00	0.00	0.08	0.04	0.00	0.00	0.08
G4	0.06	0.08	0.08	0.00	0.09	0.10	0.32	0.09	0.14	0.08	0.16	0.39	0.00	0.08	0.04	0.10	0.16	1.95
G5	0.08	0.12	0.08	0.10	0.00	-0.04	-0.28	0.12	0.00	0.00	0.14	-0.17	0.00	0.10	0.10	0.13	0.07	0.54
G6	0.08	0.12	0.11	0.10	0.08	0.00	0.34	0.14	0.07	-0.18	0.26	0.21	-0.76	0.00	0.00	0.00	0.00	0.58
G7	0.08	0.04	0.08	0.10	0.00	0.11	0.00	0.07	0.12	0.14	0.13	-0.11	0.39	0.00	0.02	0.00	0.09	1.26
G8	0.08	0.08	0.11	0.14	0.11	0.11	0.35	0.00	0.13	0.24	0.16	0.55	1.35	0.11	0.04	0.00	0.15	3.73
G9	0.06	0.08	0.08	0.05	0.08	0.11	0.53	0.13	0.00	0.21	0.20	0.16	0.58	0.09	0.09	0.08	0.13	2.64
G10	0.08	0.08	0.08	0.00	0.00	-0.11	-0.35	0.13	0.00	0.00	-0.11	-0.27	0.49	0.05	0.03	0.10	0.06	0.25
G11	0.03	0.04	0.08	0.05	0.11	0.16	0.35	0.04	0.17	0.18	0.00	0.22	0.40	0.04	0.02	0.00	0.05	1.94
G12	0.06	0.08	0.04	0.10	0.04	0.05	0.35	0.13	0.11	-0.06	0.09	0.00	0.61	0.00	0.03	0.00	0.00	1.63
G13	0.03	-0.04	-0.04	0.00	0.04	-0.05	-0.35	-0.04	-0.06	-0.18	-0.09	-0.17	0.00	0.00	0.03	0.00	0.00	-0.92
G14	-0.03	0.04	0.04	0.05	0.08	0.05	0.18	-0.04	0.06	0.00	0.05	0.17	0.00	0.00	0.09	0.12	0.00	0.84
G15	0.06	0.12	0.08	0.00	0.11	0.11	-0.18	-0.04	-0.06	0.00	0.00	-0.17	-1.43	0.09	0.00	0.18	0.00	-1.13
G16	0.08	0.12	0.11	0.14	0.11	0.16	0.53	0.13	0.17	-0.06	0.14	0.33	-0.96	0.09	0.14	0.00	0.18	1.43
G17	0.08	0.08	0.08	0.10	0.08	0.11	0.35	0.13	0.11	0.18	0.09	0.33	-1.43	0.09	0.14	0.11	0.00	0.62

نموذج تقييم أثر السياسات الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية الكلية

الرقم	الهدف الاستراتيجي	النتائج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل النمو في التضخم	معدل البطالة	النتائج المحلي الاجمالي الاسمي	الاداء	الفجوة	المتحقق	الاثر
A		3.36	4.16	18.98	7.17				
G1	القضاء على الفقر				0.017239842	0.1	0.06195	0.938	0.47
G2	الامن الغذائي القطاع الزراعي				0.141632044	0.1	0.223	0.777	1.08
G3	الصحة الجيدة والرفاه				0.011467239	0.1	0.24286	0.757	0.08
G4	التعليم الجيد				0.352565487	0.1	0.30696	0.693	1.95
G5	العدالة الاجتماعية				0.126075273	0.1	0.39523	0.605	0.54
G6	المياه النظيفة والنظافة الصحية				0.08877476	0.1	0.26167	0.738	0.58
G7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة				0.45825115	0.1	0.61783	0.382	1.26
G8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد					0.1	0.33861	0.661	3.73
G9	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية				0.671883902	0.1	0.43209	0.568	2.64
G10	استثمار الموارد الطبيعية				0.078303088	0.1	0.52356	0.476	0.25
G11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة				0.691720977	0.1	0.60692	0.393	1.94
G12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان				0.388808807	0.1	0.40543	0.595	1.63
G13	العمل المناخي				-0.289727849	0.1	0.53293	0.467	-0.92
G14	الإصلاح السياسي				0.215639772	0.1	0.43684	0.563	0.84
G15	العدالة والقانون				-0.091772888	0.1	0.13814	0.862	-1.13
G16	المؤسسات القوية ومكافحة الفساد				0.407258476	0.1	0.48328	0.517	1.43
G17	عقد الشراكات والتمويل الإسلامي				0.197670679	0.1	0.5435	0.457	0.62

نموذج تقييم أثر السياسات الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية الكلية *

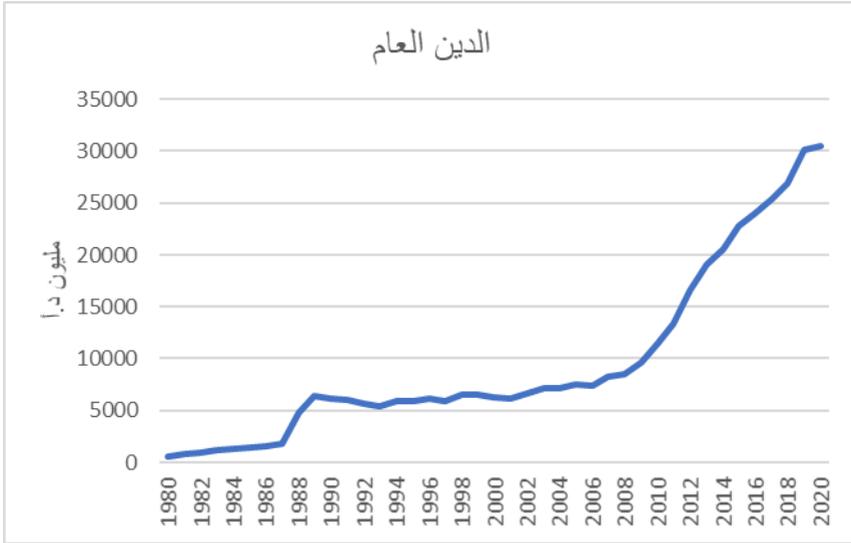


* مثال لألية عمل النموذج بافتراض تحسين الأداء بنسبة 10% لكافة أهداف التنمية المستدامة.

ملخص واقع الاقتصاد الاردني خلال خمسين عاما

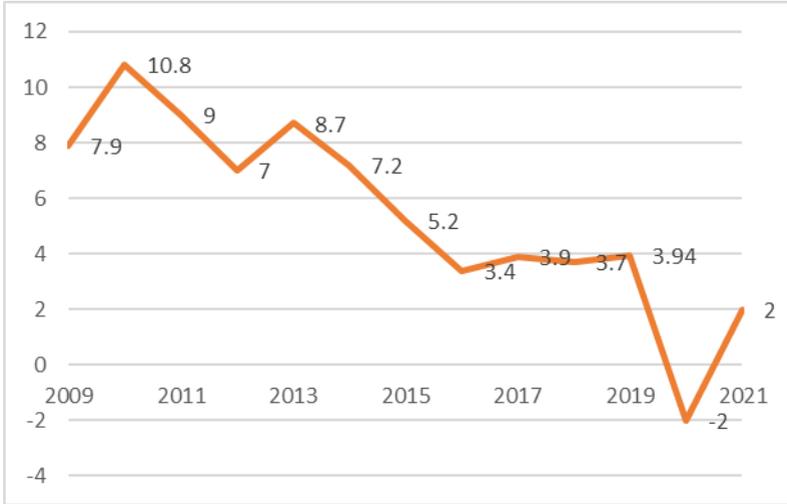
إن الحالة التي يمر بها الاقتصاد الأردني في الآونة الأخيرة تعود بشكل رئيس إلى التبعية الاقتصادية التي طبقت على الاقتصاد الأردني في العقدين الأخيرين، مثل غيره من اقتصاديات دول العالم النامي أو العالم الثالث كما يسميه البعض، وللتبعية الاقتصادية مظاهر عديدة، يمكن حصرها في مجالين أساسيين؛ هما: **المديونية** التي بلغ فيها الدين العام القائم حوالي **31.39** مليار د.أ. في نهاية عام **2019**، و**اختلال موازين التجارة الدولية** لصالح الدول المتقدمة، والذي أدى إلى عجز تجاري مزمن في الدول النامية. والرسم البياني التالي يبين التطورات الخطيرة في مستويات الدين العام:

شكل (3) الدين العام للفترة 1980-2020



لقد امتدت آثار السياسات المالية والنقدية والتجارية إلى ما شهده الأردن من هبوط حاد في مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 3.7% عام 2019، ومع حلول جائحة كورونا هبطت مؤشرات النمو إلى السالب، ولا يتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد مؤشر النمو الاقتصادي عن 2% عام 2021، أي بأقل من معدل النمو السكاني.

شكل (4) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 2008-2021



نتائج (تبعات) هذا الفشل الحالية

الجميع يجلس في الكرسي الخلفي، والغير يقود البلد اقتصادياً (WB, IMF, WTO) في خضم عدم وجود سياسات حكومية ذات رؤية وهدف ومنهج، أو قيادة ذات إرادة، وعليه فقد تعاضم دور مجموعات المصالح، وبالتالي تحولت المؤسسات ذات الأثر القيادي إلى مؤسسات رديئة تنظر إلى مصالحها الخاصة (التوظيف، الترقية، الترفيع، رشاي، فساد، أنوات، نصب، احتيال، بيروقراطية) وهي بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاستثمار من قبل أبناء البلد.

هل هناك ضوء في نهاية النفق؟

بداية، لا بد هنا من الإشارة إلى فترة مضيئة في السياسة الاقتصادية بالأردن، وهي الفترة الممتدة من 1989 إلى 1993، والتي نتجت عن توفر مناخ ديمقراطي، وبرلمان يقوم بدوره التشريعي والرقابي، وحكومة عكست تمثيل القوى السياسية الفاعلة، بعد صدمة انهيار الدينار الأردني إلى النصف في العام 1988، فكانت هناك منهجية مهنية في تعاون السياسات المالية والنقدية والتجارية؛ استطاع الاقتصاد الأردني النهوض بواسطتها بشكل غير عادي، حيث سجلت نسب نمو غير مسبوق، فلأول وآخر مرة تسجل المالية العامة وفرأ في موازنتها، على الرغم من تباطؤ المنح الخارجية بسبب الأحداث التي مرت بها المنطقة في تلك الفترة.

الإجابة نعم، من خلال القدرات الكامنة في الاقتصاد الأردني، وتفعيل التعاون والتكامل ما بين السياسات الاقتصادية المختلفة، ومعالجة الاختلالات الكامنة في الإدارة الحكومية، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع في تبني القرارات على كافة المستويات، وتطبيق الوثيقة الاقتصادية 20-30 للنهوض وبرنامج التحول الاقتصادي إلى أنموذج الاقتصاد الناشئ.

واقع الأردن حسب نموذجي تحليل (PESTEL) و (SWOT)

تحليل القوى الخارجية الكلية "PESTEL" هي أداة تُستخدم لتحديد القوى الكلية التي تؤثر على الدولة، والعوامل الخارجية التي قد تتغير في المستقبل؛ من أجل استغلال هذه التغييرات كفرص، أو إيجاد حلول للتهديدات المحتملة بشكل أفضل، وذلك من خلال ستة محاور (سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وتقني، وبيئي، وقانوني).

وفيما يأتي نتائج التحليل من خلال نظرة تحليلية محلية، ونظرة تقييمية خارجية، حيث تم تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT) في كل محور. وفيما يأتي نتائج التحليل الذي اعتمد مصادر: تقرير (حالة البلاد) الصادر عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني في نسخته للعام 2018، والإصدارات الأولية لسنة 2019، بالإضافة للتقارير المالية والإحصائية المحلية والدولية، والتي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1. عدم الاستقرار السياسي والحكومي والاقتصادي.
2. ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات النمو، وتراجع حجم وكفاءة الأسواق.
3. تعدد الأنظمة الضريبية، وارتفاع معدلات الضرائب، مما أثر سلباً على نشاط الأعمال واستمراريتها.
4. وجود عجز مزمن في الميزانية، وارتفاع للدين العام، وانخفاض في القدرة على الحصول على القروض والمنح والمساعدات.
5. انخفاض قدرة القطاع الخاص على الوصول للتمويل المناسب.
6. ضعف وتقدم البنية التحتية.
7. تجذر البيروقراطية، والحكومات غير الفعالة، والفساد.
8. تراجع الحالة الأمنية، وظهور الجريمة والسرقة.

9. تراجع في مهارات وقدرات القوى العاملة، وتراجع أخلاقيات العمل والسلوك المهني.
10. عدم تحسن مجال الصحة العامة والخدمات الصحية.
11. وجود أطر قانونية تقليدية غير فعالة وغير عصرية.
12. عدم كفاية القدرة على الابتكار، وتراجع البحث العلمي.

مخرجات استراتيجية رؤية الأردن 20-30

لقد تم تناول محاور أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال ورشات عمل ضمت العديد من الخبراء في كل منها، وبالتالي تم جمع مخرجاتها في وثائق لكل محور، وتم استكتاب عدد من الخبراء للاستفادة من تلك الورش والوثائق الخاصة لكل محور أو هدف؛ للتوصل إلى ما يطلق عليه "ورقة سياسة".
و تم اعتماد نموذج لورقة السياسات لتتضمن كل ورقة:

التحديات.	واقع المحور.
المقاربات والمبادرات.	الأهداف والسياسات.
المؤشرات والمستهدفات لعام 2030.	المشاريع المقترحة.
المؤشرات ذات العلاقة ومستهدفاتها.	المشاريع المقترحة وتأثيرها في المؤشرات ذات العلاقة ومستهدفاتها.

ومن خلال أوراق السياسات فقد تم اعتماد 90 هدفاً استراتيجياً و318 مبادرة/مقاربة و112 مشروعاً، يمكن من خلالها تحقيق مستهدفات الخطة، ويمكن توزيع الأهداف والمبادرات/المقاربات على محاور أهداف التنمية المستدامة الأردنية وكما في الجدول الآتي:

توزيع الأهداف الاستراتيجية والمبادرات والمشاريع على أهداف التنمية
المستدامة

عدد المشاريع المقترحة لكل محور	عدد المبادرات/المقاربات في المحور	عدد الأهداف الاستراتيجية في المحور	المحور (أهداف التنمية المستدامة)
4	8	4	1. مكافحة الفقر والبطالة
8	34	7	2. الامن الغذائي
9	9	5	3. الصحة الجيدة والرفاه
7	28	12	4. التعليم الجيد
6	41	4	5. العدالة الاجتماعية
11	51	5	6. المياه النظيفة
7	17	5	7. طاقة نظيفة وأسعار معقولة
2	18	4	8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي
13	14	4	9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية
8	7	7	10. استثمار الموارد الطبيعية
17	10	4	11. مدن ومجتمعات مدنية مستدامة
3	6	3	12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
3	7	4	13. المحافظة على البيئة
2	24	8	14. الإصلاح السياسي

عدد المشاريع المقترحة لكل محور	عدد المبادرات/المقاربات في المحور	عدد الأهداف الاستراتيجية في المحور	المحور (أهداف التنمية المستدامة)
4	13	5	15. العدالة والقانون
3	11	4	16. المؤسسات الحميدة والنزاهة ومكافحة الفساد
5	20	5	17. عقد الشراكات والتمويل الإسلامي
112	318	90	المجموع

برنامج التحول إلى الاقتصاد الناشئ

- الخطة التنفيذية للاستراتيجية للسنوات الخمس الأولى من عمر الاستراتيجية العشرية الماسية
 - العشرية الماسية للاقتصاد الأردني للتحول إلى نموذج الاقتصاد الناشئ
- وذلك بمقاربات على مستويين:

- الاقتصاد الكلي: ويتمثل في اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأساسية التي تعدل هيكلية الاقتصاد، وتعمل على تأسيس قواعد وركائز أساسية له، وهي أربعة برامج.
- الاقتصاد الجزئي، ويتمثل في اتخاذ مجموعة من الإجراءات على القطاعات الاقتصادية الأكثر مساهمة في عملية التنمية في الاقتصاد الأردني (سنة أهداف من أهداف التنمية المستدامة) للسنوات الخمس الأولى، يتبعها برنامج للخمس سنوات الآتية بناء على النتائج الفعلية.

الأثر الكلي المرحلي لبرنامج التحول على مدى خمس سنوات:

- معدل نمو سنوي بحدود 11.43%
- انخفاض معدلات البطالة بنسبة 3.46%.
- ارتفاع معدلات الاستثمار بنسبة 250%، أما استثمارات القطاع الحكومي فترتفع بنسبة 100%.
- ارتفاع نسبة الاستهلاك لتصل إلى 39% في القطاع الحكومي، و22% في القطاع الخاص.
- انخفاض نسبة الفقر 50%.
- ارتفاع قيمة الصادرات 300%.
- ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية بنسبة 175%.
- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة بنسبة 400%.
- العجز في الموازنة العامة قبل المنح يساوي الصفر.
- وقف مستويات الدين العام خلال السنوات الثلاث الأولى.
- تخفيض رصيد الدين العام بنسبة 2% سنوياً بدءاً من السنة الرابعة.

أولاً: المقاربات على مستوى الاقتصاد الكلي:

الإجراءات الأساسية التي تعمل على تأسيس وتعديل ركائز الاقتصاد الأردني:

1. محور "الأردن - البيئة الصديقة للاستثمار"

يشمل البرنامج إصلاحاً سياسياً، وإيجاد المؤسسات الحميدة، ومكافحة الفساد، وتخفيف القيود القانونية المجحفة، وبالتالي تقليص تنمر المؤسسات الحكومية، ومنع الفساد الذي يتم تحت غطاء الصلاحيات المفرطة، وبالتالي زيادة ورفع مستوى النزاهة والشفافية، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية للاقتصاد الأردني.

أهم المشاريع/ المبادرات (تفاصيل المشاريع/ المبادرات في الوثيقة الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

تعديلات دستورية وقانونية، بحيث يتم تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتفعيل النظام النيابي الملكي، وذلك من خلال معالجة الجوانب الآتية:

- إقرار مبدأ الحكومة البرلمانية،
- التوافق على قانون انتخابات يوسع المشاركة الشعبية،
- التوافق على قانون أحزاب متقدم، يطوّر أداؤها،

إعادة تشكيل مجالس المحافظات، بحيث يرأس كل منها رئيس مجلس محافظة منتخب بشكل مباشر من أبناء المحافظة، يتمتع بصلاحيات المحافظ.

إعادة هيكلة السلطات ومؤسسات الحكم بما يحقق الحوكمة والشفافية والعدالة والحكم الرشيد، وذلك من خلال:

- دراسة شاملة للهيئات المستقلة، بحيث يتم التحقق من تمتعها بشروطين: (1) مبررات وجودها (2) اكتفاء الهيئة من مواردها المالية لاستمرارها، وإلا يتم إعادة دمجها بالجهة الحكومية ذات العلاقة.
- تأسيس مجلس الرقابة
- بناء فريق السياسات الحكومية من القطاع العام والخاص والأكاديميين؛ لترسيخ مبدأ التشاركية في وضع السياسات ومواجهة الأزمات.

زيادة استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، من خلال تقديم تسهيلات بصورة مدروسة مقابل اشتراط توظيف العمالة الأردنية بنسبة محددة.

تعديلات في قانون الإقامة والهجرة، يتم من خلالها استغلال العمالة الوافدة في تطبيق نموذج العمالة المكتملة، بدلاً من تطبيق نموذج العمالة الإحلالية.

تنظيم مزاوله المهن والحرف

برنامج حشد الرأي العام ضد ممارسات الفساد والمفسدين، ونبذهم في المجتمع.

أثر تنفيذ المحور على المؤشرات الاقتصادية (في حال تحقيق التحول الكامل لهذه البنود على مدى خمس سنوات)

- معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 3.07 % على أساس سنوي، مقارنة بالمستوى الطبيعي (بدون تطبيق الخطة).
- انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.28%.
- معدل نمو سنوي إضافي للتضخم قدره 1.12%.
- ارتفاع معدلات الاستثمار بنسبة 250%، أما استثمارات القطاع الحكومي فترتفع بنسبة 80%.
- انخفاض نسبة الفقر 50%.

2. محور "التحول نحو سياسة نقدية فعالة"

تحقيق أعلى مستوى من الاستقلالية لدى البنك المركزي في اتخاذ قراراته المتعلقة في إدارة السياسة النقدية؛

أهم المشاريع/ المبادرات (تفاصيل المشاريع/ المبادرات في الوثيقة الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة، يتم العمل على:

معدل الفائدة مناسب، والذي يتوجب توجيهه نحو القروض الإنتاجية والقطاعات ذات الإنتاج الحقيقي والاستراتيجي، وفتح المجال أمام التمويل الإسلامي، خاصة الصكوك للمشاريع الحكومية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تقليص صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin) وهو الفرق بين سعري الإقراض والادخار لدى البنوك، بحد أقصى لا يتجاوز 4.5% كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

إبرام عقود الدفع بالعملات المحلية مع الشركاء الأساسيين في المنطقة، ومنها المملكة العربية السعودية، بحيث يتم تسديد المستوردات بالريال السعودي، والصادرات الأردنية بالدينار الأردني على

سبيل المثال، لتخفيف الطلب على الدولار الأمريكي في التعاملات الخارجية.

العمل على إعادة ثقة المتداولين في سوق عمان المالي، والبدء بعمليات التعافي، وقيام السوق المالي بدوره في توفير التمويل من خلال الاكتتابات وإدراج الشركات في السوق، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة في الشركات المدرجة فيه عبر التنوع في أعضاء مجالس إدارة الشركات المدرجة والأعضاء المستقلين فيه، وتطوير آليات الانتخاب بما يضمن عدم تحكم جهة محددة من المساهمين في تشكيل مجلس إدارة الشركة

أثر تنفيذ المحور على المؤشرات الاقتصادية (في حال تحقيق التحول الكامل في هذا المجال وحده فقط)

1. معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 1.98% على أساس سنوي، مقارنة بالمستوى الطبيعي (بدون تطبيق الخطة).
2. انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.18%.
3. معدل نمو سنوي للتضخم قدره 0.72%.
4. ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية خلال خمس سنوات بنسبة 175%.
5. ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة خلال خمسة أعوام بنسبة 400%.

3. محور "التحول نحو سياسة تجارية عادلة"

مراجعة شاملة لكافة الاتفاقيات التجارية بما فيها عضوية منظمة التجارة الدولية، ودراسة مدى تأثيرها على هيكل الاقتصاد الأردني، من خلال احتساب العجز التجاري مع كل دولة، وبالتالي اتخاذ ما يلزم حسب الحالة، ومعالجة سريعة وناجعة لحالات الإغراق ودعم الصناعات الأردنية وحمايتها، كما تفعل كثير من الدول المتقدمة والناشئة والنامية.

أهم المشاريع/ المبادرات (تفاصيل المشاريع/ المبادرات في الوثيقة الاقتصادية/ الوثيقة الثانية)

حماية السوق الأردني من الإغراق بسبب تنافسية الصناعات الأجنبية، ودعم الصناعة من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة بالطاقة والرسوم والتراخيص والمساهمات التي تفرض عليها.

دعم القطاع الزراعي الأردني، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت جانحة كورونا المرتكزات الأساسية الصلبة للقطاع الزراعي الأردني، وعليه يجب تطوير إمكاناته لدخول الأسواق العالمية، ومن ضمنها السوق الأوروبي.

تشجع عمليات التصنيع للصادرات من المواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية؛ لزيادة القيمة المضافة لها، ولتأمينها من الوصول إلى نطاق جغرافي أبعد.

إنشاء مواقع تسويق افتراضية، ومعرض، وسوق مركزي مخصص لتصدير المنتجات المختلفة، يكون عنواناً لمن يرغب باستيراد المنتج الأردني من التجار في المنطقة والعالم.

تفعيل آليات ضمان الصادرات للمنتجات الأردنية.

تفعيل آليات تسويق منتجات الجمعيات التعاونية والحرف والمنتجات الشعبية؛ عبر تسجيلها وتشبيكها مع الأسواق التجارية الكبرى، مثل السيفوي وغيرها، لدخول أسواقها في المنطقة والعالم.

أثر تنفيذ المحور على المؤشرات الاقتصادية (في حال تحقيق التحول الكامل في هذا المجال وحده فقط)

- معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 3.89% على أساس سنوي، مقارنة بالمستوى الطبيعي (بدون تطبيق الخطة).
- انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.32%.
- معدل نمو سنوي إضافي للتضخم قدره 1.41%.
- ارتفاع قيمة الصادرات بعد خمس سنوات بنسبة 300%.

4. محور "سياسة مالية كفوة"

تحسين أداء السياسة المالية في الاقتصاد الأردني، واستخدام أدوات السياسة المالية بما يلائم الوضع الاقتصادي، واللجوء إلى أداة تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق في حالة تطبيق سياسة مالية توسعية، وضبط وتوجيه الإنفاق العام عن طريق ضبط الإنفاق الجاري وزيادة كفاءته، ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية الحقيقية التي تساهم في عملية التنمية.

أهم المشاريع/ المبادرات (تفاصيل المشاريع/ المبادرات في الوثيقة الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

تطبيق الموازنة العامة الصفرية، بحيث لا تتجاوز النفقات الرأسمالية والجارية إجمالي الإيرادات المحلية.

الاستمرار في المشاريع الرأسمالية والاستثمار عن طريق التشراك مع القطاع الخاص والحكومات المحلية (Tri Sector).

الإصلاح الضريبي (تخفيض نسبة ضريبة المبيعات 1% سنوياً) على مدى خمس سنوات، ووقف التهرب الضريبي الذي قدر بـ 610 مليون د.أ. لعام 2018 وبـ 592 مليون د.أ. لعام 2019.

ترشيد الإنفاق، وخاصة الإنفاق الجاري، بما لا يؤثر سلباً على عمليات النمو الاقتصادي، مثل إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات المستقلة؛ من خلال دراسة شاملة للهيئات المستقلة، بحيث يكون اكتفاء الهيئة المالي شرطاً لاستمرارها، وإلا يتم إعادة دمجها بالجهة الحكومية ذات العلاقة، وبالتالي يتم تخفيض نفقات الرواتب والأجور للقطاع العام (الإدارة العليا).

معالجة قضية الدين العام، من خلال تسديد أصل الدين وليس خدماته فقط.

أثر تنفيذ المحور على المؤشرات الاقتصادية (في حال تحقيق التحول الكامل في هذا المجال وحده فقط)

1. العجز في الموازنة العامة قبل المنح يؤول إلى الصفر نتيجة تحقيق إيرادات ضريبية فعلية كما هو مقدر لها.
2. وقف مستويات الدين العام خلال السنوات الثلاث الأولى.
3. تخفيض رصيد الدين العام بنسبة 2% سنوياً بدءاً من السنة الرابعة.
4. معدل نمو إضافي سنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 4.07% على أساس سنوي، مقارنة بالمستوى الطبيعي (بدون تطبيق الخطة).
5. انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.38%.
6. معدل نمو سنوي للتضخم قدره 1.48%.

ثانيا: المقاربات على مستوى الاقتصاد الجزئي:

اتخاذ مجموعة من الإجراءات على القطاعات الاقتصادية الأكثر مساهمة في عملية التنمية في الاقتصاد الأردني (خلاف القطاعات المذكورة أعلاه).

يجب إعطاء الأولوية وتركيز الجهود على المحاور الآتية، بما يتوافق مع مسميات أهداف التنمية المستدامة لنموذج الاقتصاد الأردني:

5. محور تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية (التعليم الجيد).

المشاريع ذات العلاقة (تفاصيل المشاريع في الوثيقة الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

- مشروع حوكمة قطاع التربية والتعليم.
 - مشروع جامعات معرفية بمنطلقات مجتمعية.
 - مشروع تطوير منهجيات التقييم والتوجيه.
 - مشروع مدرستي مجتمعي.
 - مشروع منهاج للمستقبل.
 - مشروع وسائل/وسائط تعليمية تفاعلية.
 - مشروع تدريب وتأهيل فعال.
- الأثر: سيساهم تحقيق هذا الهدف في تحقيق:

- معدل نمو إضافي سنوي للناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية إلى 3.53% على أساس سنوي،

مقارنة بالمستوى الطبيعي (أي بدون تطبيق
الخطأ).

- انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.33%.
- معدل نمو سنوي للتضخم قدره 1.28%.

6. محور تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية).

المشاريع ذات العلاقة (تفاصيل المشاريع في الوثيقة الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

1. القرية الرقمية.
2. تطوير شركات أردنية عالمية.
3. شركة تدريب رقمية عملاقة.
4. مدينة المعارض للابتكارات.
5. أكاديمية ريادة الأعمال.
6. استثمار الاقتصاد الرقمي/حاضنة التطبيقات الرقمية الأردنية.
7. حاضنة الحواضن.
8. حاضنات الريادة الجامعية.
9. مسابقة التاجر الصغير.
10. جائزة الابتكار الحكومي.
11. استفاد الابتكارات الخارجية.

الأثر: سيساهم تحقيق هذا الهدف في تحقيق:

1. معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 6.72% على أساس سنوي، مقارنة بالمستوى الطبيعي (أي بدون تطبيق الخطة).
2. انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.62%.
3. معدل نمو سنوي للتضخم قدره 2.44%.

7. محور تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).

المشاريع ذات العلاقة (تفاصيل المشاريع في الوثيقة الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

1. تطبيق منهجية التنمية المتوازنة.
2. شبكة مترو عمان تحت الأرض وفوقها ما بين شرق عمان وغربها وشمالها وجنوبها، مع نقطة تقاطع قرب وسط عمان ضمن المشاريع التشاركية.
3. شبكة قطار سريع ما بين شمال وجنوب المملكة، ويربط ما بين المحافظات وصولاً إلى ميناء العقبة ضمن المشاريع التشاركية.
4. خارطة سياحية متكاملة للمواقع الأثرية والصحية والترفيهية والطبيعية والمغامرة، مع رسم برامج حسب طبيعة المجموعة السياحية، وتطوير المرافق السياحية بما يناسب كل موقع ضمن المشاريع التشاركية، وتسويقها عالمياً وإقليمياً.
5. بيئة تشريعية تعزز اللامركزية الإدارية.
6. التحول نحو المدن المستدامة والأبنية الخضراء.
7. صناعة قائمة على مادة الكاولين/محافظة معان.
8. صناعات زراعية/محافظة إربد.
- مشاريع لتنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها/محافظة المفرق.
- مشروع استخراج وتعددين النحاس/محافظة الطفيلة.

- الصناعات التحويلية والإبداعية/محافظة الزرقاء.
- استغلال الحجر الجيري النقي، والاستثمار في صناعاته المختلفة/محافظة الكرك.
- مشاريع تخدم السياحة الدينية/محافظة مادبا.
- الخدمات السياحية الداخلية/محافظة عجلون.
- صناعة مستحضرات التجميل والأدوية/محافظة البلقاء.
- مشروع المدينة السياحية الشاملة/محافظة جرش.
- مشروع مجمع مصفاة البترول والبتروكيمياويات/محافظة العقبة.

الأثر: سيساهم تحقيق هذا الهدف في تحقيق:

1. معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية إلى 6.92% على أساس سنوي،
مقارنة بالمستوى الطبيعي (أي بدون تطبيق
الخطة).
2. انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.64%.
3. معدل نمو سنوي للتضخم قدره 2.51%.

8. محور تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).

المشاريع ذات العلاقة (تفاصيل المشاريع في الوثيقة
الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

• استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز، وذلك من خلال:

1. استكشاف جميع المناطق الأردنية غير المستكشفة للبحث عن النفط، بما في ذلك المسح الجيوفيزيائي الثلاثي الأبعاد، وحفر الآبار بالعدد المناسب والعمق المناسب في المكان المناسب.
2. استكمال استكشاف المناطق التي نفذت فيها بعض الدراسات لغايات استكشاف النفط ولم تستكمل، وهي مناطق: الريشة، والبحر الميت، والمرتفعات الشمالية، والجفر.
3. تطوير المناطق التي ظهر فيها شواهد على وجود النفط، وهي مناطق: الأزرق، والسرحان، والبحر الميت.
4. العمل على استكشاف جميع المناطق غير المستكشفة في الأردن للبحث عن الغاز.
5. تطوير منطقة الريشة، بما في ذلك حفر بئر حمزة 48 الواعدة، والذي تركته شركة النفط البريطانية.
6. الانتهاء من إنشاء ميناء الغاز في العقبة، وتصميمه بحيث يصبح إقليمياً وعالمياً في

المستقبل، والذي يمكن ان ينقل الغاز من السعودية وقطر والعراق بما يسد الحاجة المحلية والتصدير.

- زيادة حصة طاقة الكتلة الحيوية في مزيج الطاقة.
إمكانية إنتاج 116 ميغاواط كهرباء و273 ميغاواط طاقة حرارية؛ من المخلفات العضوية، علاوة على تخفيض انبعاث الغازات بمقدار 662 ألف متر مكعب من غاز الميثان يومياً، أي ما يعادل تأثير 28,000 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون يومياً.
- النفط مقابل الكهرباء.
تستطيع الأردن تصريف الفائض في القدرة الاستيعابية للعراق ولبنان ومصر وفلسطين، مما يخفض تكلفة إنتاج الكيلوواط من الكهرباء، وبالتالي يخفض أسعار الطاقة في الأردن نتيجة تحسين مزيج التكلفة الحالي.
- عقود شراء طاقة عادلة وواقعية.
مع ظهور وآثار جائحة الكورونا؛ يمكن إعادة التفاوض على أسعار الشراء لتخفيض أسعارها، وبالتالي تحسين فاتورة الطاقة في الأردن، والتي يجب عكسها على تكاليف الإنتاج للمنتجات الأردنية ومنافسة المستوردات، وبالتالي زيادة التشغيل للمصانع الأردنية.
- زيادة حصة الطاقة الكهربائية في مزيج الطاقة.
- مجلس مشترك ما بين الحكومة والقطاعات المستهلكة للطاقة لتسعيرها.
- تطوير شبكة كهرباء وطنية ملائمة وثابتة.

الأثر: سيساهم تحقيق هذا الهدف في تحقيق:

- معدل نمو إضافي سنوي للنتاج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية إلى 4.58% على أساس سنوي،
مقارنة بالمستوى الطبيعي (أي بدون تطبيق
الخطة).
- انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.42%.
- معدل نمو سنوي للتضخم قدره 1.66%.

9. محور تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة،
(الامن الغذائي).

المشاريع ذات العلاقة (تفاصيل المشاريع في الوثيقة
الاقتصادية/الوثيقة الثانية)

1. تطوير الإرشاد الزراعي ليصبح (خدمات الإرشاد الزراعي
الاستشاري).
2. إنشاء بنك للتنمية الريفية والزراعية.
3. إنشاء شركة تأمين تكافلي زراعي.
4. مجتمعات الإنتاج الزراعي.
5. مجتمعات التسويق.
6. المشروع الوطني لزراعة القمح والشعير.
7. الاستثمار الزراعي الاستراتيجي في السودان.
8. خطة وطنية شاملة لزراعة الغابات وتأسيس المحميات
الطبيعية.

الأثر: سيساهم تحقيق هذا الهدف في تحقيق:

- معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية إلى 1.42% على أساس سنوي،
مقارنة بالمستوى الطبيعي (بدون تطبيق الخطة).
- انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.13%.
- معدل نمو سنوي للتضخم قدره 0.51%.

10. محور تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية
المستدامة الموضوعة للاقتصاد الأردني (العدالة
الاجتماعية).

المشاريع ذات العلاقة (تفاصيل المشاريع في الوثيقة
الاقتصادية/الوثيقة الثانية):

1. تشكيل لجنة شعبية لمتابعة مخرجات منظومة النزاهة الوطنية واللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون، مكونة من خبراء في القانون وأكاديميين ونقابيين؛ لضمان تنفيذ التوصيات على الأرض.
2. تفعيل ما ورد في توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء حول أهداف تعزيز استقلال القضاء والإدارة، فضلاً عن إصلاح نظام العدالة الجنائية.
3. تعديل المادة 208 من قانون العقوبات، بالإضافة إلى إيجاد آلية تحد من الاعتقال الإداري التعسفي لمدة تصل إلى عام تحت "قانون منع الجرائم" لعام 1954.
4. تعديل قانون الجرائم الالكترونية بما يتوافق وحرية التعبير عن الرأي ونقد الحكومة وموظفيها وقراراتها.
5. تعديل مفهوم الإرهاب الوارد في قانون مكافحة الإرهاب، والحد من عباراته الفضفاضة، وعدم التوسع في التجريم.
6. منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وضمان محاكمة المدنيين أمام القضاء النظامي فقط دون أي استثناء، وإلغاء أي تشريع يتعارض مع هذا المبدأ الدولي.
7. تعديل قانون التنفيذ لضمان تسريع حصول المواطنين على حقوقهم وأموالهم، والتي تتأخر نتيجة إجراءات التأجيل

غير المبرر في دوائر التنفيذ لدى المحاكم، وتطبيق مبدأ العدالة الناجزة.

8. تشريع قانون جديد يضمن تعويض الأشخاص عن أخطاء السلطة القضائية، وخاصة ما يتعلق بالتوقيف أو الحبس غير المبرر.

9. المحافظة على الأسرة كلبنة أساسية للمجتمع، وذلك من خلال:

- مشروع تأهيل المقبلين على الزواج.
- مشروع تعزيز خدمات الإصلاح والوفاق الأسري والزواجي في المناطق والمجتمعات المحلية.
- تكافؤ الفرص لكلا الجنسين والمعاقين في الترشح للمناصب المنتخبة.
- تمكين كلا الجنسين والمعاقين من إدارة المشاريع الخاصة بهم وزيادة الأعمال.
- توعية النساء بحقهن في الميراث.
- بيئة عمل صديقة لكلا الجنسين والمعاقين.

الأثر: سيساهم تحقيق هذا الهدف في تحقيق:

- معدل نمو إضافي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية إلى 1.26% على أساس سنوي،
مقارنة بالمستوى الطبيعي (أي بدون تطبيق
الخطة).
- انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.12%، موجهة إلى
النساء وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعيشون
في المناطق النائية وجيوب الفقر.
- معدل نمو سنوي للتضخم قدره 0.46%.